

العدالة والتنمية المغربي هُزم مرتين.. فهل يربح الثالثة؟

كتبه عبد الحكيم الرويضي | 11 أغسطس ,2021

×

خلال أقل من شهرَين، نال حزب العدالة والتنمية وذراعه النقابي الهزيمة في اقتراعَين متتاليَين، فكانت نتائج الانتخابات المهنية لـ 6 أغسطس/ آب غير مبشِّرة للإخوان، حيث تراجعوا إلى الركز الثامن، بينما اكتسح حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي يدّعي واثقًا تصدُّره للمشهد السياسي خلال الانتخابات التشريعية والجهوية والجماعية (البلدية)، التي سيجري تنظيمها في غضون أقل من شهر.

لعلّ خريف الإسلاميين في الغرب سيحلُّ قريبًا، ولو أنهم لا ينظرون إلى هذه الخسارة كمؤشِّر هامّ ينذر بخسارتهم لاستحقاقات 8 سبتمبر/ أيلول، لأنها لم تحمل جديدًا يستحق الوقوف عليه، ولأن العدالة والتنمية لم يكن أبدًا يراهن طيلة مساره على هذه الانتخابات (أي المهنية والنقابية).

تصويت عقابي

حقّقَ العدالة والتنمية نتائج محتشمة أيضًا في اقتراع الغرف المهنية لعام 2015، حيث حلَّ في الركز السادس، لكن هذا لم يمنع حزب الإخوان من تبوُّء المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية للعام الوالي، ما جعله التنظيم السياسي الأول الذي مارسَ العمل الحكومي لمدة 10 سنوات تباعًا، وفق هامش أكبر من الصلاحيات المنوحة من دستور 2011.

إلا أن العدالة والتنمية طالما اشتكى من ضغوطات قوية تحول دون تنفيذ خطته الإصلاحية، وقد كرّست الانتخابات المهنية تراجُعه، حيث خسرَ 147 مقعدًا، أي معظم القاعد التي فازَ بها عام 2015، وتمكّن بصعوبة من الفوز بـ 49 مقعدًا فقط.

إخوان العثماني يواجهون تصويتًا عقابيًّا، مردّه إلى أن حزب العدالة والتنمية لم يكن حريصًا على ربط علاقة وثيقة مع المنيين.

يُفهم من هذه النتائج الهزيلة، أن الإسلاميين لا يملكون أي تأثير قوي وسط رجال الأعمال وكبار التجّار والقاولين وأصحاب القاهي والطاعم والحِرَفيين والفلاحين والبحّارة، وغيرهم من الذين



يمثلون قاعدة واسعة في الانتخابات الهنية.

وحتى لو أنكروا ذلك، فإن إخوان العثماني يواجهون تصويتًا عقابيًّا، مردّه إلى أن حزب العدالة والتنمية لم يكن حريصًا على ربط علاقة وثيقة مع المهنيين، من خلال فهم مشاكلهم والدفاع عنها، بل بقيَ يتعامل فقط مع أقاربه في الأيديولوجيا.

نخبة البرجوازية

بينما في القابل تقدّم حزب التجمع الوطني للأحرار (ليبرالي من يمين الوسط) إلى الركز الأول بـ 638 مقعدًا من أصل 2330 مقعدًا، عوض الركز الثالث بالقارنة مع نتائج الانتخابات المهنية السابقة.

ويقول التجمعيون إن فوزهم هذا ترجمة لعمل وزراء "الأحرار" التواصِل والمستمر في القطاعات الإنتاجية، وتدبيرهم لهذه القطاعات منذ سنوات.

حيث منذ تأسيسه أواخر السبعينيات، حقّقَ حزب التجمُّع تقدُّمًا في أغلب الانتخابات، كما شاركَ في أغلب الحكومات، بما فيها حكومة التناوب التي شكّلها المعارض الاشتراكي عبد الرحمان اليوسفي.

ويُنعت التجمع الوطني للأحرار بأنه حزب نخبة البرجوازية الصناعية والتجارية، لأن جُلّ كوادره من الأعيان أو رجال أعمال أو أُطُر إدارية، فيما يراه مراقبون أنه <u>"حزب إداري"</u> تأسّس بإيعاز من القصر على يد أحمد عصمان، صهر الملك الراحل الحسن الثاني ورئيس الحكومة المغربية بين عامّي 1972 . 1977.

وبالنظر إلى السياق التاريخي والسياسي الذي نشأ فيه، كانت الغاية من تشكيل هذا الحزب هي تحقيق التوازن مقابل الأحزاب التي ظلت تنازع المؤسسة الملكية حول الشرعية السياسية في البلاد.

زواج السلطة والمال

يضع عزيز أخنوش، زعيم التجمعيين ورجل الأعمال الشهير، عينه على منصب رئيس الحكومة بعد زحزحة الإسلاميين عن صدارة المشهد السياسي، بينما يراه هؤلاء مجرد واهم، يطمح لعقد قران السلطة مع المال، ما يشكّل خطرًا على الدولة.

استعمال المال بدا حاضرًا بشكل فاضح خلال الانتخابات المهنية، فضلًا عن استغلال بعض المشاريع العمومية والبرامج الوزارية لاستمالة أصوات الناخبين، والأغرب من ذلك أن مرشّحًا عن حزب التجمع الوطني للأحرار، افتضح أمره في شريط فيديو، ظهر فيه وهو يقدِّم الرشاوى للناخبين، وقد فاز في الانتخابات هو وشخص آخر عن الحزب نفسه، وردّ اسمه في الفيديو نفسه، وأمرَتِ النيابة



العامة بفتح تحقيق ووضع الشخصَين رفقة ثالث رهن الحراسة النظرية.

التجمع الوطني للأحرار كان مستعدًّا بشتى الوسائل، مستفيدًا من مشاكل داخلية عاشتها الأحزاب المنافسة.

أظهرت هذه الواقعة أن العملية الانتخابية ما زال يفسدها المال، وكثيرًا ما وُجِّهت الأنظار وحامت الشكوك حول حزب التجمع الوطني للأحرار بإمكانية تقديم مرشّحيه للرشاوى ووعود بالتوظيف، أو قضاء أغراض معيّنة من أجل شراء الذِّمَم، وهي تجارة الأعيان.

ويُخشى في الأيام الأخيرة من الانتخابات القبلة أن يكثِّف ذوو رؤوس الأموال نشاطهم عبر وسطاء الانتخابات، ويقومون بمدّ المال لكل من يرغب ببيع صوته الانتخابي، مستغلّين بذلك ظروفهم العيشية الصعبة.

نصرٌ ثالث؟

يبدو من خلال نتائج الانتخابات المهنية والنقابية أن التجمع الوطني للأحرار كان مستعدًّا بشتى الوسائل، مستفيدًا من مشاكل داخلية عاشتها الأحزاب النافسة، أدّت إلى استقالات كثير من المنتخبين البرلانيين والجماعيين، من أجل الترشُّح برمز "الحمامة" الذي هو شعار التجمعيين.

ومازال العدالة والتنمية يراهن على تجاوز الهزيمة بتحقيق نصر في الانتخابات القبلة، وتصدُّر المشهد السياسي للمرة الثالثة تباعًا، غير أنه من المستبعَد أن يحصل ذلك، حتى لو كان سقوطه في الاقتراع المهني والنقابي لا يعني هزيمة حتمية، ولكنّ هناك مؤشِّرًا واضحًا على أن فئة عريضة من الناخبين اختارت التصويت العقابي.

وعلاوة على ذلك، هناك فرق زمني محدود بين هذه الانتخابات، ما يؤثِّر على مزاج الناخب الذي سيذهب لأول مرة إلى مكتب الاقتراع، لكي يدلي بصوتَين في ورقتَين وصندوقَين.

ومن شأن هذا التزامن أن يؤثِّر على اختيارات الناس، كما من شأنه أن يرفع من نسبة المشاركة، إذ إن إقبال الناخبين في اللوائح البلدية يتجاوز مشاركتهم في التصويت على اللوائح البرلانية.

ووفقًا للمعطيات، فقـد صـمتت الأغلبيـة حيـث لم تتجـاوز نسـبة المــوِّتين 42% في الانتخابـات التشريعيـة عـام 2016، بينمـا في الانتخابـات الجماعيـة والجهويـة لعـام 2015 بلغـت 53% مـن السجِّلين في اللوائح الانتخابية.

عمّا قريب سيُحاكِم الناس الأحزاب قبل أن يحاكمهم التاريخ، وليس 8 سبتمبر/ أيلول سوى محطة ستعيد رسم المشهد السياسي من جديد، خاصة أن ملامح التحالفات بين هؤلاء اللاعبين بدأت تلوح



رابط القال : https://www.noonpost.com/41473/